عن المشاركة الفعالة في إستثمار المال العربي بسبب التلازم المثير الذي قام بين توقيت إندلاع الحرب الاهلية وتدفق الفوائض النقدية العربية القابلة للإستثمار فلبنان «كان في بداية العام ١٩٧٥ البلد العربي المؤهل، أكثر من غيره، ليشارك بشكل فعال ومباشر في عملية إدارة المال العربي الضخم الناتج عن الفوائض النفطية، لكن الحرب إندلعت في الوقت الذي بدأت فيه الفوائض المالية تدخل خزائن الدول النفطية بوتيرة متسارعة ومتصاعدة؛ أي بعد سنة تقريباً من تاريخ الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، وهكذا نرى أن هناك تلازماً زمنياً، مثيراً للريبة، بين توقيت الحرب في لبنان وبداية تصاعد حجم الفوائض النقدية في دول النفط العربي»[١٢].

وفي كلمات مشابهة تقريباً يقول الدكتور محمد عطا الله «إن بداية الأحداث اللبنانية توافقت مع الإرتفاع الهائل في أسعار النفط بعد حرب العام ١٩٧٣، لذلك هاجرت الكفاءات اللبنانية إلى دول النفط التي وظفت فوائض أموالها في مشاريع استثمارية في بلادها.. ولم تقتصر الهجرة على الأفراد، بل شملت المؤسسات وخاصة في مجال المقاولات والهندسة والدراسات»[١٣].

فكيف حافظ لبنان على توازنه الاقتصادي في ظل الأحداث الدامية؟

يتفق أغلب الخبراء الاقتصاديين على أن هناك عاملين رئيسيين كانا وراء صمود الاقتصاد اللبناني خلال الثماني سنوات المنصرمة، وهما:

١ ــ التحويلات المالية للمهاجرين اللبنانيين.

٢ ــ الأموال الوافدة من الخارج لتمويل الحرب اللبنانية.

لقد سجل ميزان المدفوعات اللبناني فائضاً غطى العجز في الميزان التجاري حيث شكلت تحويلات المغتربين سنداً أساسياً للدخل القومي؛ فالمغتربون كانوا يحولون، على الاقل، ثلث مدخراتهم إلى لبنان، إلا أن هذا لا يعني أن لبنان قد حافظ على النشاط الاقتصادي الذي كان له في الفترة التي سبقت الأحداث اللبنانية. ويعترف التقرير السنوي لمصرف لبنان، وهو الوثيقة الرسمية الوحيدة تقريباً التي تصدر بعد الأحداث وتتضمن معلومات أقرب إلى الدقة عن الوضع الاقتصادي، بهذه الحقيقة حيث جاء أن التطورات الاقتصادية خلال الاعوام السابقة إتصفت بتباطؤ النمو وإزدياد حدة التضخم والبطالة فـ«في ظل التوترات الأمنية وإضطراب الأجواء السياسية غير الملائمة للنمو لم يتمكن الاقتصاد اللبناني حتى اليوم من استعادة مستوى النشاط الذي كان عليه في العام ١٩٧٥»[١٤].

من هذا العرض الموجز لمكونات الاقتصاد اللبناني يتضح ببساطة سقوط مقولة «الوضع الخاص» للبنان ضمن المجموعة العربية، فهذه المقولة التي كانت تهدف إلى تجنيب لبنان الصراعات الإقليمية غير المستحبة، إنقلبت رأساً على عقب أثناء الحرب الاهلية، بحيث أصبح لبنان بعيداً عن التطورات الاقتصادية العربية في حين صارت أرضه مسرحاً للصراع العربي ــ الإسرائيلي. كما يتضح أن الاقتصاد اللبناني يعتمد، بصورة رئيسية، على الدول العربية، فهي المستوردة الأولى للانتاج اللبناني الزراعي والصناعي، والمستهلك الذي لا غنى عنه لخدماتنا، والمورد الأساسي لرؤوس الأموال.

وتبين لنا دراسة الأسواق الخارجية للصادرات اللبنانية أن ثلثي هذه الصادرات